مفهوم كثرة النظائر عند النحويين

الاستاذ المساعد الدكتور　　　　المدرس
حامد ناصر الظالمي　　　　علي جاسب عبدالله
جامعة البصرة /كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

يسعى البحث إلى تحديد مفهوم الكثرة التي اعتمد عليها النحويون في استنباط القواعد الأصول في النحو العربي بوصفها الأساس العلمي الذي يمنح عملية استنباط الأحكام النحوية من كلام العرب قيمة تصديقية عليا، ويحاول أن يميزها عن نوع آخر من الكثرة التي لم تُعتمد في عملية الاستنباط النحوي . وكان مبدأ التناظر هو المبدأ الذي ميز به النحويون بين الكثرة التي بنوا عليها القواعد النحوية ، والكثرة التي عدوها شذوذا لا يقاس عليه.

Grammarians on the Concept of Analogies

Assist Prof.　　　　**Lecturer**

Hamid Nasir Al- Dhalimi (Ph.D)　　　　**Ali Chasib Abuallah**

CONCLUSION:

Research tries to identify the concept of the plethora which was adopted by the grammarians in devising the rules assets in as Arab as scientific basis, which gives the process of devising the Provisions grammar of Arab talk high value, and tries to distinguish them from the other type of plethora which did not adopt the process of extraction grammar. The principle of symmetry is the principle that distinguished by grammarians between plethora which built by the grammar, the plethora of anomaly is not measured by enemy.

المقدمة :

طرح المحدثون عند قراءتهم التراث النحوي جملةً من التساؤلات،والإشكاليات حول نظرية النحو العربي.وأهم تلك التساؤلات ما يتعلق بالمنهج النحوي،ومبادئه،وأسسه.ومن أمثلتها تساؤل الأستاذ عباس حسن عن مفهوم الكثرة التي اعتمدها النحويون مبدأ أساسياً في عملية استنباط أحكام النحو،وقواعده.إذ يرى أنَّ هذا المبدأ بوصفه أحد أهم مبادئ المنهج الذي اعتمده النحويون في عملية استقراء كلام العرب لاستنباط نظامه النحوي كان السبب الرئيس في الخلاف بين النحويين،وتباين آرائهم،وتعددها[١] إلا أنَّ مفهوم الكثرة غير واضح،ومحدد،فيرى أنَّ النحويين لم يبينوا((ما المراد بتلك الكثرة؟وما حدودها؟))[٢]،كما أنَّ الدارسين المحدثين لم يحاولوا إزالة غموض هذا المفهوم[٣].ثم يجزم الأستاذ عباس حسن بأنَّ المراد من الكثرة هي الكثرة العددية،ومن ثم يبدأ بطرح تساؤلاته التي لا تخرج عن إطار مفهوم الكثرة العددي[٤].إذ يشكل العدد المكون لتلك الكثرة الغاية التي يحاول الأستاذ الفاضل الوصول إليها،وكشفها[٥].ويجعل الأستاذ عباس حسن عدم تحديد مفهوم الكثرة عند النحويين ،وغموضه مسوغاً لنقدهم،واتهام آرائهم بالتناقض[٦].وما يتجلى من عرض الأستاذ الباحث أنَّ مفهوم الكثرة المؤسِّس للقاعدة النحوية لم يكن مفهوماً منضبطاً،ومقنناً،وإنَّما كان يتحكم في تطبيقه الجانب الذاتي عند النحويين أكثر من خضوعهم لمعيار علمي محدد. ونحن نتخذ من هذا التساؤل مسوغاً للبحث في مفهوم الكثرة عند النحويين لتحديد المعيار الذي اخضع النحويون الكثرة له في عملية استنباط القواعد النحوية.

مفهوم الكثرة:

يحدد النحويون اطّراد النسق التركيبي في كلام العربي شرطاً أساسياً لاستنباط القواعد الأصول[٧]،وهي القواعد التي يمكن أن يقاس عليها غيرُها من الظواهر الأخرى كما عبّر عن ذلك عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي ليونس حينما سأله عن كلمة(السويق)،هل تقولها العرب بالصاد،فقال:((نعم عمرو بن تميم تقولها.وما تريد إلى هذا ؟عليك ببابٍ من النحو يطرَّد وينقاس))[٨]،ومن ثم فأنَّ((القواعد المتفق عليها قد حظيت بإجماع النحاة؛لأنها مستخلصة من المطرد،وأمثلتها معظم ما هو شائع في الكتب التعليمية مثل قاعدة رفع المبتدأ،أو الخبر،أو الفاعل،وقاعدة التلازم بين أداة الشرط،وجملتي الشرط،والجواب،وبين الموصول ،وصلته،بين أداة

النداء،والمنادى))[٩]،وقد يعبرون عنه بالكثرة كما نلحظ ذلك في مقولة أبي عمرو بن العلاء حينما سُئِلَ عما وضعه،وسماه بالعربية،فقال((أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات))[١٠]ونجده حاضراً بشكل واضح في كتاب سيبويه،ومن جاء بعده من النحاة.أي أنَّ النحاة((يبنون قواعدهم على الأكثر،والاشيع من كلام العرب،الأمر الذي ترتب عليه وجود ما يسمى بالقليل،والنادر))[١١]،وهم قد((اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء،وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى،ويمكن أن تُستنتَج منها القاعدة المطردة،وبذلك أحكموا قواعد النحو،وضبطوها ضبطاً دقيقاً،بحيث أصبحت علماً واضح المعالم بَيِّن الحدود،والفصول.وقد جعلهم ذلك يرفضون ما شذَّ على قواعدهم،ومقاييسهم))[١٢]؛لهذا السبب كانوا((يتحرون عن الشواهد،ويقفون،ولا يقبلون إلا ما كان صحيحاً منها شائعاً على السنة الكثرة الكاثرة من الفصحاء))[١٣].

وعَدُّ الكثرة مصدرَ استنباط الحكم النحوي من دون أن ترتكز على أساس علمي،أو تخضع لمعيار منطقي،يبقي مفهومها مفهوماً غامضاً،وغير محدد؛لأنّنا نجد عند النحاة نوعاً من الكثرة التي لا تعتمد مصدر استنباط الحكم النحوي،ولا يقاس عليها بحسب تعبيرهم،كما نلحظ ذلك -مثلاً- في قول سيبويه((وسألتُه[يعني:الخليل] عن قولهم: لم أُبَل فقال:هي من بالَيتُ،ولكنَّهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف؛لأنَّه لا يلتقي ساكنان.وإنَّما فعلوا ذلك في الجزم؛لأنَّه موضع حذفٍ،فلما حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعدَ اللام صارت عندهم كنون يَكُن حين أُسكنت اللام هنا بمنزلة حذف النون من يَكُن.وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كثُرا في كلامهم، إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات.وذلك نحو:مُذ،ولَدُ،وقد عَلْمَ. وإنما الأصل لَدُنْ ومُنْذُ وقد عَلِمَ. وهذا من الشواذ، وليس مما يُقاس عليه ويَطرّد))[١٤]،ولا يخفى أنَّ نص سيبويه يصف(أُبل،وأكن) بالكثرة،ثم بالشذوذ الذي لا يُقاس عليه.وهكذا تكون لدينا كثرتان،الأولى:تنتج القواعد،والأحكام النحوية،ويمكن القياس عليها،والثانية: تنتج أحكاماً خاصة بنسق تركيبي محدد،ولا يمكن القياس عليها؛لذلك يمثل مفهوم الكثرة إحدى إشكاليات الدرس النحوي القديم،إذ إنَّ النحاة يعدُّون كثرة الظاهرة النحوية مصدرَ استنباط الحكم النحوي في موضع معين،ولا يعدُّونها مصدر استنباط الحكم النحوي في موضع آخر.وهكذا يكون لدينا نوعان من الكثرة ،الأولى تُعتمَد مصدر استنباط الأحكام النحوية التي يمكن

القياس عليها،والثانية لا تُعتمَد مصدراً لذلك.ولكل نوع من نوعي الكثرة النحوية مفهومه الخاص الذي يختلف به عن الآخر.

كثـرة النظائــر:

هذا النوع من الكثرة هو الذي اعتمده النحويون أساساً علمياً في عملية وضع القواعد النحوية.والمبدأ الذي يكوّن عند تحققه هذا النوع من الكثرة هو مبدأ التناظر،ولكي نحدد مفهوم هذه الكثرة تحديداً دقيقاً يجب أن نحدد دلالة مصطلح التناظر بوصفه الشرط الأساس لبنائها.

النظير لغةً: :المقابل[١٥]،والمماثل[١٦]،والمساوي[١٧]،وسُمِيَ نظيراً((لأنّه إذا نُظِرَ إليهما كأنّهما سواءٌ في المَنْظر))[١٨]،و((فلان نَظِيرُك أي مِثْلُك لأنَّه إذا نَظَر إليهما النَّاظِرُ رآهما سواءً))[١٩]،أمَّا النظير في الاصطلاح فهو((ما قابل نظيره في جنس أفعاله وهو متمكن منها كالنحوي نظير النحوي وإن لم يكن له مثل كلامه في النحو أو كتبه فيه))[٢٠]،وعُرِّفَ أيضاً أنَّه((الشبيه بما له مثل معناه،وإن كان من غير جنسه كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل وفي الاشتقاق من المصدر وغير ذلك من الوجوه نحو استتار الضمير وعمله في الظرف والمصدر والحال))[٢١].

ومفهوم النظائر على أساس الدلالة اللغوية،والاصطلاحية هي الأشياء التي تتحد في مفهومٍ معينٍ،فمعنى قول أبي هلال العسكري((النحوي نظير النحوي)) يعني بينهما مشترك لا يتفاوتان في امتلاكه،أو تحققه عندهما،فكلاهما مشتغل في علم النحو،أو يعنى بدراسته،وكذلك قول الرماني((الفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى...)) أي أنَّهما يتحدان في مفهوم واحد هو الفعلية،أي كلاهما فعل من خصائصه((لزوم الفاعل،و الاشتقاق من المصدر،وغير ذلك من الوجوه نحو استتار الضمير،وعمله في الظرف،والمصدر،والحال))[٢٢].

وهذا يبين لنا أنَّ كثرة النظائر تعني أنَّ الشيء الواحد له نظائر كثيرة،وبتعبيرٍ آخر توجد معه أشياء متعددة تشترك معه في حقيقةٍ واحدةٍ،ويتحد معها في مفهومٍ واحدٍ.

ولقد اعتمد النحاة هذا النوع من الكثرة في عملية استنباط الأحكام النحوية من استقراء كلام العرب. وهو ما يتبين بشكلٍ جلي من إشارات النحويين في مؤلفاتهم إلى هذا النوع،كما في قول سيبويه:((ولأنَّك لا ينبغي لك أن تَكسر البابَ وهو مطّرد وأنت تجد له نظائر.وقد يُوجَّه الشيءُ على

الشيء البعيد إذا لم يوجَد غيرُه. وربما وقع ذلك في كلامهم))[٢٣]،فسيبويه يربط في نصِّه هذا بين مفهوم الباب،والاطراد،ووجود النظائر ربطاً قواعدياً معيارياً لا يسمح بخرقه،أو تجاوزه،مسوغاً ذلك بفكرة النظائر التي جعلها أساساً معرفياً لتحقيق اطراد الباب..ويكاد المعنى نفسه يتكرر في موضع آخر من الكتاب،إذ يقول صاحبه في حديثه عن جمع الاسم إذا كان على وزن(فَعْلَ):((وقد يكسّر على فُعُولة وفِعالة،فيُلحقون هاء التأنيث البناءَ وهو القياس أن يكسّر عليه.وزعم الخليل أنَّهم إنما أرادوا أن يحققوا التأنيث.و ذلك نحو الفِحالة والبُعُولة والعُمُومة.والقياس في فَعْلٍ ما ذكرنا، وأمّا ما سوى ذلك فلا يُعلم إلا بالسمع ثم تطلب النظائر كما أنَّك تطلب نظائر الأفعال هاهنا فتجعل نظير الأزناد قول الشاعر،وهو الأعشى:

إذا روَّح الرّاعي الّلقاح معزِّباً ... وأمسَتْ على آنافِها عَبَراتُها[٢٤]))[٢٥]أي أنَّ الأزناد نظير (آناف)، فالأولى جمع زند،والثانية جمع أنف.وهما نظيران في جمعهما على (أفعال).ولا شك أنَّ النص يرسم معالم العمل النحوي بشكل عام،فيبدأ بسماع الشيء،ثم تأتي مرحلة البحث عن النظائر،وطلبها.وهذا يشعر أنَّ النظائر بالنسبة للمسموع تعدُّ مطلباً علمياً،ومنطقياً؛لأنَّها مصدر صحته،وقوته في القياس،فهي السبب في اتخاذه أصلاً،بتعبيرٍ آخر إنّ النحاة((لما استقروا كلام العرب وجدوه قسمين: قسماً اشتهر استعماله،وكثُرت نظائره،فجعلوه قياساً مطرداً،وقسماً لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته، وكثرة ما يخالفه، فوصفوه بالشذوذ،واوقفوا على السماع ،لا،لأنَّه غير فصيح بل لأنَّهم علموا أنَّ العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه))[٢٦]،إذن فالمنهج النحوي في تكوين الباب،وإقرار الأصل يعتمد على تحقق مفهوم النظائر،والنحوي حينما يؤسس أصلاً نحوياً،فإنَّه يستدل بالنظائر على صحة ما يستنبط من أحكام،أو أصول،ومن أمثلة ذلك ما نجده عند المبرد في مقتضبه،إذ يقول((فأما الذاهب من الأب،والأخ فقد بان لك أنَّهما واوان.وقلنا:كذلك في ابن.فإن قال قائل:فما الدليل عليه،وليس براجعٍ في تثنية،ولا جمع ما دلّ على أحدهما دون الآخر ؟.قلنا: نستدل بالنظائر.أما ابن فإنَّك تقول في مؤنثه:ابنة،وتقول: بنت من حيث قلت:أُخت،ومن حيث قلت:هَنت.ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثا إلا ومذكرُه محذوفُ الواو. يدلك على ذلك أخوان،ومن ردّ في(هنٍ)قال:هَنَوات))[٢٧]،وفي موضع آخر يقول:((واعلم أنَّ من الممدود ما لا يُقال له:مُدَّ لكذا؛كما

لا تقول: وقع حمار لكذا إلا أنَّك تستدل بالنظائر))[٢٨]،وفي موضع ثالث يقول:((فإنَّما تستدل على المقصور بنظائره))[٢٩].

وما يقصده النحويون من مصطلح النظائر هو اشتراك مجموعة ألفاظ في حقيقة معينة.أي أنَّهم كانوا يقصدون دلالته الاصطلاحية.وهذا ما يتضح من خلال الأمثلة التي يستعملونها كما في قول سيبويه عند حديثه عن (لات)،إذ يقول:((ونظيرُ لاتَ في أنَّه لا يكون إلا مضمَراً فيه: ليس ولا يكون في الاستثناء، إذا قلت أتوني ليس زيداً،ولا يكون بِشراً))[٣٠]فهو يتحدث عن اتحاد (لات)،و(ليس)،و(لا يكون) في مفهوم واحدٍ،وحقيقةٍ واحدةٍ هي أنَّ الاسم الذي تدخل عليه هذه الألفاظ لا يكون إلا ضميراً،وهذا ما بيّنه أبوعلي الفارسي في تعليقته على الكتاب،إذ يقول:((قال أبو علي:هو نظيره في أنَّ الاسم المُحَدَّث عنه مضمر لا يجوز إظهاره في (ليس)،و(لا يكون) إذا استثنيت بهما؛لأنَّ اسميهما لا يستعمل إظهارهما،كما لا يستعمل إظهار اسم(لات)،فإنَّما اتفقا في أنَّ المضمر لا يستعمل إظهاره،لا في موضع الإضمار؛لأنَّ الإضمار في (ليس)،و(لا يكون) في الفعلين أنفسهما،ولا في (لاتَ) في النية،والجملة دون نفس الحرف))[٣١].وكما نجد ذلك في حديث الفارقي عن حذف حرف الجر من الجملة التي يتعدى فعلها به كما في قولهم:(دخلتُ البيتَ)،إذ يقول:((قولهم:(دخلتُ البيتَ) أصلُهُ (دخلتُ في البيتِ)،أو(إلى البيتِ)،ولَزِمَه الحذف للعلة التي بيّنا[٣٢]،واطّرَدَ في الكلام،والشعر.ولا يخرجه ذلك مع اطّراده على مخالفة نظائره من أن يكون أصله:(دخلتُ إلى البيتِ)،أو(في البيت)))[٣٣]،فحذف حرف الجر من (دخلتُ البيتَ) لا يخرجه عن أصله،ومناظرة بقية نظائره في أنَّه فعل يتعدى بحرف الجر،أي أنَّ وجه التناظر يكمن في الافتقار إلى حرف الجر.ومن الأمثلة الأخرى التي تبيّن هذا المعنى قول ابن أبي الربيع في كتابه(البسيط في شرح الجمل):((قال أكثر النحويين في قول العرب:(لا أبا لزيد):إنَ زيداً مخفوض باللام،وليس مخفوضاً بالأب؛لأنَّه يصير الحرف معلّقاً،وإذا جعلتَ الخفض للحرف،وجعلتَ الأب غيرَ خافض في اللفظ،جعلتَ الاسم معلقاً،وهذا له نظير على حسب ما ذكرته،فاضبط هذا كله،فإنَّ هذه الصنعة مبنية على مراعاة النظائر،وعلى مراعاة أكثرها على حَسَب ما تبين،فإذا صحَّ أنَّ قولك:مررت بزيد،وجئتُ من الدار،ومشيت إلى عمرو،الأسماء فيها،وفي نظائرها في موضع نصب،وأن الأفعال قد عُلّقت لأجل عمل حروف الجر،تبين أنَّ هذه الحروف إذا أُسقِطَت من اللفظ وجب ظهور عمل

الفعل))[٣٤]. كما نجد ابن أبي الربيع السبتي يشير إلى هذا المبدأ في موضع آخر من كتاب نفسه حينما يتحدث عن معنى(الكاف)في قولهم:(زيدٌ كعمرو)،أهي حرف جر يحتاج متعلقاً أم هي بمنزلة مثل،أي بمنزلة الاسم الظاهر.وهو يذهب إلى الأمر الأول معللاً بقوله:((وهذا أولى من أن يُدّعى أنَّ الاسم الظاهر وُضِع على حرف واحد،وهذا لا نظير له،،أمَّا وضع الشيء في موضع مخصوص[٣٥]،وقصره عليه فقد جاء له نظائر.ألا ترى أنَّ(منذ) لابتداء الغاية،أو للغاية كلها في الزمان،أم تُجعل للغاية مطلقا،وكذلك(حاشا) لا تكون حرفَ جرٍّ إلا في الاستثناء،وإذا تتبعت هذا وجدتَ له نظائر.فالقول بما له نظائر أولى من القول بما لا نظير له))[٣٦].ونجده في موضع ثالث يعلل قلة الشيء،وندرته بهذا المبدأ نفسه أيضاً،إذ يقول:((أن يكون الشيء قليلاً في نفسه لعدم نظائره))[٣٧].

وهذا يدل على أنَّ مبدأ التناظر هو المبدأ الأساس الذي يعتمد المستقري النحوي على تحققه بين الألفاظ،والتراكيب في عملية استنباط الحكم النحوي من كلام العرب عند استقرائه،وأنَّه المبدأ الرئيس الذي أسس النحويون في ضوئه الأبواب النحوية .،أنَّ التناظر النحوي يقوم على أساس المشابهة التي تعني الاشتراك في حقيقة واضحة،ومحددة مما يؤدي إلى((استواء الحكم النحوي بين النظائر المتشابهة من غير تقدير،أو تأويل))[٣٨] ؛لذلك اكتسب مبدأ النظائر أهمية كبرى عندهم حتى وصل الأمر إلى صياغته في شكل قاعدة تعدُّ من القواعد المسؤولة عن الإنتاج المعرفي في النظرية النحوية العربية،فقالوا:((الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا ليس له نظير))[٣٩].

ولا تنحصر وظيفة مفهوم النظائر في تكوين الأصل،والباب،واستنباط الأحكام النحوية،بل جعله النحويون أداة لنقد الآراء،و الأحكام النحوية التي لم تعتمد هذا المبدأ في عملية الاجتهاد النحوي،كما في حديث المبرد حول رأي بعض النحويين الذين ذهبوا إلى جواز تعريف العدد،إذ عاب على أصحاب هذا الرأي أنَّهم اعتمدوا على الرواية،ولم يأخذوا بمبدأ النظائر في اجتهادهم،إذ يقول:((اعلم أن قوماً [٤٠]يقولون: أخذت الثلاثة الدراهِمِ يا فتى،وأخذت الخمسة عشَرَ الدرهمَ.وبعضهم يقول:أخذت الخمسة العشَرَ الدرهمَ،وأخذت العشرين الدرهمَ التي تعرف.وهذا كله خطأ فاحش.و علة من يقول هذا الاعتلال بالرواية،لا أنَّه يصيب له في قياس العربية نظيراً))[٤١].فقد اعتمد أصحاب هذا الرأي على الرواية فقط،ولم يعضدوه بمبدأ النظائر.

وكما نلحظ ذلك في نقد ابن الحاجب رأي سيبويه في تفسيره حكم ضميري الجر(الياء،والكاف) بعد (لولا) التي يكون ما بعدها مرفوعاً،و(عسى).إذ ذهب سيبويه إلى أنَّ موضع ضمير في(لولاك،ولولاي،وعساني،وعساك) الجر(٤٢).وقد شبههما بـ(لَدُن في حالها مع غدوة،وعملها فيها النصب دون أن تعمل النصب مع غير غدوة،وبمنزلة عمل لاتَ في الأحيان النصبَ،والرفعَ دون أن تعمل ذلك في غير الأحيان))(٤٣).فابن الحاجب يرى أنَّ ما ذهب إليه سيبويه(بعيدٌ من حيث أنَّ لَدُن مستبعدٌ عن قياس كلامهم،واقع موقع الغلط لما ثبت فيها من النون التي هي شبيهة بالتنوين حتى تُوهمَّ أنَّه منون ممتنع إضافتُه.ولا شك في أنَّه بعيد جداً،أو غير مستقيم))(٤٤).ويقدم عليه رأي الأخفش الذي يرى أن موضع الضمير في(لولاك،ولولاي)((مرفوع الموضع استعير ضمير الجر لضمير الرفع))(٤٥)،أي أن الأخفش يستدل بنيابة الضمائر بعضها عن بعض(٤٦).فيرى ابن الحاجب أنَّ ما ذهب إليه الأخفش أظهر؛لأنَّ رأيه((مبني على قاعدة كثر مثلها))(٤٧)،أي أنَّ نيابة الضمائر لها من النظائر ما يجعل استدلال الأخفش أقوى من تشبيه سيبويه ذلك بـ(لَدُن غدوةً).ومن أمثلة هذا النقد ما نجده في مناقشة الأنباري لكثير من آراء الكوفيين التي يرى أنَّها آراء،وأحكام بنيت على القلة،والشذوذ،ومن ذلك ردّه رأيهم في جواز دخول اللام على خبر (لكنَّ) حينما استشهدوا على صحة هذا الجواز بقول الشاعر:(ولكنَّني من حُبِّها لكميدُ)،إذ يقول:((وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قوله(ولكنَّني من حُبِّها لكميدُ...)فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته،وشذوذه؛ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب،وأشعارهم ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر إنَّ وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه))(٤٨).وقد أوضح الأنباري في نقده منهج سلفه من النحاة،وهو ما أشرنا إليه سابقاً،أنَّ الأصل يجب أن يكثر في كلام العرب كثرة نظائر،فدخول اللام على خبر (لكن) ورد في هذا البيت فقط من دون أن يكون له نظير في كلام العرب.

وكذلك في ردِّه رأي الكوفيين حينما ذهبوا إلى أنَّ تمييز(كم الخبرية)إذا فُصِل بينه،وبينها بالظرف،وحرف الجر يكون مجروراً نحو((كم عندك رجلٍ،وكم في الدار غلامٍ))(٤٩)،إذ يقول:((لأنَّ الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب بخلاف الفصل بين الجار والمجرور،فإنَّه ليس له نظير في كلام العرب فكان ما صرنا إليه أولى مما صرتم إليه))(٥٠).

وقد استعمل النحويون مصطلحاً آخر يدل على المعنى نفسه الذي دلت عليه كلمة (النظائر)حينما استعملها النحاة للدلالة على الاتحاد في المفهوم .وهو مصطلح (الأخوات).ومما يدلل على اتفاق كلمتي النظائر،والأخوات في دلالتهما الاصطلاحية أنَّ بعض النحويين يرادف بين مصطلحي النظائر،والأخوات كما نجد ذلك عند ابن الشجري في أماليه في حديثه عن (أيّ)،إذ يقول:((و(أي) معربة في جميع أحوالها بخلاف نظائرها من الأسماء التي ضُمِّنت معاني الحروف،كمن،وما،وأين،متى،وكم،وكيف.....))[٥١]،ثم يستعمل مصطلح الأخوات في موضع آخر، إذ يقول:((ومما خالفت فيه(أيّ) أخواتها الموصولات حُسنُ حذف المبتدأ من صلتها حتى كثُر ذلك في الاستعمال،تقول: أكرم أيُّهم أفضل،ولا يحسن:أكرم من أفضل حتى تقول من هو أفضل..))[٥٢].

ومن النصوص الأخرى التي ترادف بين المصطلحين ما نجده في كتاب الإنصاف،في حديث الأنباري عن أدلة البصريين على عدم جواز استعمال(كيف) أداة شرط مثل بقية أدوات الاستفهام التي يمكن أن تستعمل أدوات شرط،إذ يقول:((أحدها أنَّها نقصت عن سائر أخواتها لأن جوابها لا يكون إلا نكرة لأنها سؤال عن الحال والحال لا يكون إلا نكرة وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة))[٥٣]،وكذلك في حديثه عن(أي)إذ يقول: ((لما خالفت [أي] سائر أخواتها وخرجت عن مشابهة نظائرها وجب بناؤها))[٥٤].

وقد استعمل النحويون مجموعة من التراكيب اللغوية التي تحقق المعنى الذي يدل عليه مصطلح [كثرة النظائر]بوصفها مصدر استنباط الحكم النحوي من كلام العرب مما يُشعر أنَّ النحاة كانوا يبتغون بيان المسوغ الذي دفعهم إلى استنباط الحكم النحوي،ومن تلك التراكيب:((أشباه ذلك كثير))[٥٥]، و((نحو هذا كثير))[٥٦]،و((مثل هذا كثير))[٥٧]،و((هذا النحو في الكلام كثير))[٥٨]، و((لان هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثير))[٥٩]،و((ونظائر هذا كثير))[٦٠]،و((هذا كثير))[٦١]، و((وأشباه هذا كثير))[٦٢]،و((ومثل هذا في العربية كثير))[٦٣] .

كثرة الشيء نفسه:

أمَّا النوع الثاني من الكثرة،فهو ما يمكن تسميته بـ(كثرة الشيء نفسه).و يعني أن يتكرر الشيء نفسه كثيراً،ولا توجد له نظائر،أي لا توجد هناك أشياء تناظره،وترتبط معه في مفهوم معين،أو في المفهوم الذي تكرر به هو نفسه.وسنبين تطبيقات كل نوع عند النحاة.

وهو النوع الثاني من الكثرة التي لا تعد مصدراً لاستنباط الحكم النحوي.والمقصود بكثرة الشيء هو اللفظ الذي يكثُر استعماله في كلام العرب،أو هو((ما يكثُر دورانُه على ألسنتهم،ويتكرر في كلامهم))[٦٤].أما النصوص التي تتحدث عن كثرة الشيء نفسه،فمنها حديث سيبويه عن جواز نداء لفظ الجلالة(الله)بالياء على الرغم من وجود الألف واللام وهو لا يجوز في بقية الأسماء التي فيها الألف واللام إلا أنَّ سيبويه علل ذلك بأنَّ ألاف واللام في لفظ الجلالة(الله) صارت بمنزلة الجزء من الكلمة،إذ يقول((أنَّه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يُفارقانِه،وكثُر في كلامهم،فصار كأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف))[٦٥]،ثم يعلّق سيبويه على جواز نداء اسم الجلالة بالياء بقوله: ((وغيّروا هذا لأنَّ الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه. ألا ترى أنك تقول: لم أكُ،ولا تقول لم أقُ،إذا أردت أقُلْ.وتقول:لا أدرِ كما تقول:هذا قاضٍ،وتقول لم أُبَل،ولا تقول لم أرَمْ تريد لم أُرامِ.فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره))[٦٦]،و يعلّق في موضع آخر على كثرة ورود لفظ الجلالة في كلام العرب مما دعا إلى إحداث التغيير فيه،إذ يقول:((فقد صرّفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم، ولأنَّ له حالاً ليست لغيره))[٦٧] .

وهذا النص يدل على أنَّ من النظائر ما ينفرد عن المسلك الذي سارت عليه نظائره،ويغايرها في حالات،ووجوه متعددة،ثم تتكرر حالة اختلافه عن نظائره كثيراً في كلام العرب،فتكون تلك الحال المخالفة في مستوى من الكثرة،والشيوع جعل النحويين يقرون به إسلوباً خاصاً تميزت به بعض التراكيب اللغوية دون البعض الآخر،ثم يصنفونه ضمن الأنساق التي لا يقاس عليها؛لخصوصيته، فنص سيبويه يشير إلى كثرة أخرى غير الكثرة التي تشكلها النظائر،وهذه الكثرة هي كثرة استعمال الشيء المنفرد عن نظائره.

ومن أمثلة اللفظ،أو التركيب النحوي الذي يختلف عن نظائره،ويكثر في كلام العرب(من) إذا جاءت للحكاية،قال سيبويه:((وإنَّما جازت الحكاية في مَن؛لأنَّهم لمَن أكثر استعمالاً،وهم مما يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره))[٦٨].ومن الأمثلة الأخرى من الكتاب قول سيبويه:((ومما يحقّر على غير بناء مكبَّره المستعمل في الكلام إنسان،تقول: أنيسيان وفي بنون:أبينون،كأنَّهم حقَّروا إنسيان، وكأنَّهم حقَّروا أفعل نحو أعمى،وفعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إيَّاها في كلامهم،وهم ممّا يغيِّرون الأكثر في كلامهم عن نظائره،وكما يجيء جمع الشيء على غير بنائه المستعمل))[٦٩]،ومن أمثلة كثرة اللفظ المنفرد عن نظائر ما نجده في شرح السيرافي كتاب سيبويه،إذ يقول:((فاجتمع للفعل المضارع مشابهة الاسم من هذه الوجوه التي ذكرناها دون غيره من الأفعال،ففُضِلَ على سائر الأفعال بأن أعرب،لما بان به من هذه المشاركة للاسم،واختص به دون نظائره))[٧٠].

وقد أشار ابن جني إلى هذا النوع من الكثرة في خصائصه،إذ يقول: ((وأما فُعَل فدون فُعُل أيضا .وذلك أنَّه كثيراً ما يُعدَل عن أصول كلامهم نحو عُمِر وزُفَر وجُشَم وقُثَم وثُعَل وزُحَل .فلما كان كذلك لم يتمكَّن عِندهم تمكُّن فُعُل الذي ليس معدولاً.ويدلك على انحراف فُعَل عن بقية الأمثلة الثلاثية غير ذوات الزيادة انحرافهم بتكسيره عن جمهور تكاسيرها .وذلك نحو جُعَلٍ وجِعْلان وصُرَد وصِردان ونُغَر ونِغران (وسُلَك وسِلكان) فاطّراد هذا في فُعَل مع عِزَّته في غيرها يدلك على أنَّ له فيه خاصية انفرد بها وعُدِل عن نظائره إليها))[٧١]،وابن جني يستعمل كلمة الاطراد يريد كثرة جمع(فُعَل)على (فِعلان) مع قلته في غيرها من الصيغ التي تعد من نظائره.

كثرة النظائر والوحدة المفهومية:

تبين لنا مما تقدم أنَّ مفهوم الكثرة ليس مفهوماً فضفاضاً،تركه النحاة غامضاً مبهماً من غير تحديد،ولا تشخيص،مع ما له من أهمية كبرى،ووظيفة رئيسة في فهم النظرية النحوية العربية القديمة،بل إنَّ النحاة أخضعوا مفهوم الكثرة لمبدأ علمي محدد،وشرط منطقي معين،هو أن تكون الكثرة التي تبنى عليها الأصول،والقواعد هي كثرة النظائر،ولم يفتؤوا في البحث عن تحققه،وإيجاده لاسيما في مرحلة تبويب الأبواب،وتأصيل الأصول.ولم يقبلوا الأحكام التي لم تستنبط على أساس هذا المبدأ؛لأنَّها تؤدي إلى تناقض الأحكام،وفسادها كما يفهم من كلام ابن السراج،إذ

يقول:((واعلم:أنَّه ربُّما شذَّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم:أنَّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب،لم يعن بالحرف الذي يشذ منه فلا يطّرد في نظائره.وهذا يستعمل في كثير من العلوم ولو أعترض بالشاذ على القياس المطّرد لبطل أكثرُ الصناعات والعلوم))[٧٢] .كما يمكن أن يفهم هذا المعنى من كلام الأنباري أيضا،إذ يقول:((لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول،والقياس.وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها،وأن يُجعل ما ليس بأصل أصلاً وذلك يُفسد الصناعةَ بأسرها))[٧٣].ولعل ضرورة الالتزام بهذا المبدأ هو ما دعا ابن درستويه أن يتحدث عن منهج الكسائي قائلاً:((كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة،فيجعله أصلاً،ويقيس عليه،فأفسد بذلك النحو))[٧٤] .

ولا يمكن أن ننظر إلى مبدأ النحاة في تحديد مفهوم الكثرة بمنظار البساطة تمهيداً لتجاوزه، وإمكان تقبّل القواعد التي لم يُعتمد هذا المبدأ في عملية استنباطها كما يمكن أن يفهم من كلام الدكتور المخزومي،إذ يقول:((وبينما يرتب البصري مختلف الصيغ،والأبنية التي رآها تشترك في ملاك واحد،فيجمع ما تشابه منها في إطار واحد،أو يفرق بعضها من بعض في ضوء ما يدركه من ملاك عام، إذ يسرع الكوفي إلى تعميم الظاهرة الفردية،وعدها أصلاً مستقلاً قائما بذاته،غير ناظر إلى مثل ذلك الملاك الذي يمسك به البصري،وحرص على جعله مقياساً عاماً لمختلف الصيغ، والأبنية))[٧٥]؛ لأنَّ تلك النظرة تعد خرقاً علمياً لا يمكن إغفاله في الدراسات الفلسفية و لاسيما تلك التي تعنى بدراسة المناهج،ونظريات المعرفة. فالشرط النحوي حول مفهوم الكثرة يعدُّ انجازاً علمياً رائداً إذ ما قُرئ في ضوء نظريات الاستقراء الحديثة لاسيما المذهب الذاتي الذي يشترط في نجاح النتيجة الاستقرائية أن يشمل الاستقراء الأفراد،أو الأشياء التي ترتبط فيما بينها بوحدة مفهومية،وخاصية مشتركة بحيث لا تكون تلك الأشياء((مجرد فئة مصطنعة تُضم أعضاؤها بعضاً إلى بعض اعتباطاً))[٧٦]،ومن ثم اشترط لنجاح الدليل الاستقرائي أن لا يدخل في دائرة استقرائه إلا الأشياء التي تكون((ذات مفهوم موحد،أو خاصية مشتركة،وليست مجرد تجميع أعمى لأشياء متفرقة))[٧٧]،ويضرب مؤسس المذهب الذاتي مثالاً يوضح فيه الفئة المصطنعة التي تعد نتيجة استقرائها باطلة،والفئة الحقيقية التي تعد نتيجة استقرائها صحيحة بقوله: ((أفرض أنّك اخترت

عشوائياً إنساناً من كلّ بلدٍ في العالم، وتكوّنت بذلك مجموعة من الناس، ولاحظت ـ وأنت تفحص عدداً من أفراد هذه المجموعة ـ :

أنّهم بيض، فلا يمكنك أن تستنتج من ذلك أنّ كلّ أفراد تلك المجموعة بيض؛ لأنّ هذه المجموعة فئة مصطنعة لا تعبّر عن وحدة مفهومية.وعلى العكس ما إذا كوّنت من الزنوج فئة واحدة، وبدأت تفحصها فلاحظت أنّ الأفراد التي فحصتها كانت سوداً، فإنّ بإمكانك أن تعمّم استقرائياً وتقول: إنّ كلّ زنجي أسود؛ لأنّ الفئة هنا ذات خاصية حقيقية مشتركة))[٧٨].

والفائدة التي تتحقق من اشتراط الوحدة المفهومية بين الأفراد المستقرأة؛تتمثل في أنَّها تمثل المحور الذي تتجمع حوله القيم التصديقية،وبتعبيرٍ ثانٍ،إنَّ عملية التراكم،أو العمل على وفق قاعدة جمع الاحتمالات،أو القيم التصديقية حتى تكون عمليةً صحيحةً منطقيةً لابد أن تكون القيم التصديقية التي تمَّ جمعها قيماً لأشياء ترتبط فيما بينها بوحدة مفهومية حقيقة لا مصطنعة[٧٩].

وهكذا نستطيع أن نفهم البعد المعرفي من اشتراط الفكر النحوي القديم كثرة النظائر في تأسيس القواعد النحوية،وأنَّ عدم تحقق الوحدة المفهومية بين الأفراد المستقرأة يؤثر سلباً في درجة التصديق بالقاعدة المستنبطة؛لأنَّ عملية جمع القيم التصديقية للأفراد المختلفة لا تنتج قيمة تصديقية عالية في حين أنَّ عملية جمع القيم التصديقية للأفراد ذات مفهوم واحد،وخصيصة مشتركة تنتج قيمة تصديقية عالية من جنس واحد،أو حول مفهوم واحد ،وكما عبّر عن ذلك فيما سبق لو فترضنا أنَّ الاستقراء شمل مائة ظاهرة نحوية تتحقق بينها الوحدة المفهومية،فان ذلك سيعني وجود مائة شاهد على حقيقة واحدة فقط،ومن ثم يعني ارتفاع القيمة التصديقية للحكم المستنبط،أمَّا إذا كانت كلُّ ظاهرة تعبر عن وحدة مفهومية مختلفة[أي في حالة الشذوذ]،فلن نستطيع أن نجمع قيمها التصديقية لعدم وجود محور واحد مشترك فيما بينها،وهذه هي الفائدة الأولى: من تحقق الوحدة المفهومية بين الأفراد المستقرأة.

أمَّا الفائدة الثانية،فتتمثل في تعليل التعميم الذي يسعى إليه المنهج الاستقرائي،إذ يف الاستدلال الاستقرائي إلى تعميم النتيجة الاستقرائية على الإفراد التي لم يشملها الاستقراء،ولابد أن يمتلك المستقري ما يسوغ ذلك التعميم ،وهذا ما يوفره تحقق الوحدة المفهومية،وهذا ما يشير إليه المبرد عند حديثه عن تصرف الأفعال،إذ يقول:((وكذلك أصبح،وأمسى: تكون مرة بمنزلة كان التي لها

خبر. ومرة تكون بمنزلة استيقظ،ونام فإنَّما هي أفعال.وقد يكون لفظ الفعل واحداً وله معنيان أو ثلاثة معان، فمن ذلك: وجدت عليه، من الموجدة، ووجدت تريد: وجدت الضالة، ويكون من وجدت في معنى علمت.وذلك قولك: وجدت زيداً كريماً.وكذلك رأيت:تكون من رؤية العين،وتكون من العلم كقوله عز وجل:((أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ))(٨٠). وقال الشاعر:

رأيت الله أكبر كل شيء   محافظةً وأكثرهم جنودا

وهذا التصرف في الأفعال أكثر من أن يحصى، ولكن يؤتى منه ببعض ما يستدل به على سائره إن شاء الله))(٨١)،إذن الأفعال المتصرفة تكون في جهة تصرفها متناظرة فيؤتى ببعضها ليستدل على ما لم يؤتَ به،وبسبب ارتباطها بوحدة مفهومية محددة هي (جهة التصرف).

الخاتمــة :

يبين لنا البحث أنَّ الكثرة عند النحويين لم تكن بالشكل الذي رسمه الأستاذ عباس حسن،وأنَّها ذات دلالة غامضة ،وغير واضحة.وإنَّما كانت ذات مفهوم محدد،ودقيق.ولم يتركها النحويون من دون تشخيص مفهومها ؛لأهميتها في عملية استقراء أحكام النحو وقواعده من كلام العرب.

فالكثرة عند النحويين نوعان ،الأولى:كثرة النظائر،وتعني اشتراك ألفاظ،وتراكيب متعددة في مفهوم معين،ومحدد كاشتراك الأسماء التي تسند إليها الأفعال في حكم الرفع.والأسماء يُبتدأ بها يكون حكمها الرفع أيضاً.واشتراك الأفعال المضارعة في أنَّها معربة.وهكذا بقية القواعد النحوية.

ومفهوم التناظر شرط ضروري في عملية الاستقراء،وهو ما تقرره الدراسات التي تعنى بمنهج الاستقراء،إذ يرون أن الإفراد المستقرأة يجب أن يكون بينها مفهوم حقيقي مشترك،يمثل جهة الاشتراك بينها،والموضوع الذي يبحث عنه المستقري،وهذا ما حققه النحويون حينما اشترطوا أن تكون الكثرة المعتمدة في عملية الاستقراء النحوي كثرة النظائر.

والنوع الثاني من الكثرة هو كثرة الشيء نفسه،أو ما أُطلق عليه كثرة الاستعمال.وكان النحويون يعوون أنَّ هذا النوع من الكثرة لا يمكن أن يشكل أساساً علمياً لوضع القاعدة؛لأنَّه مبني على المخالفة،والمغايرة.إذ إنَّ اللفظ الذي يكثر استعماله عند العرب،يجعلهم يغيرون في بعض أحواله،خصائصه ما يجعله مختلفاً في ما تغير عن نظائره؛أي أنَّ كثرة الاستعمال تدل على الحالة الخاصة في الاستعمال اللغوي،وليس ما شاع،واطرد في الكلام العربي.

هوامش البحث

١. ينظر:اللغة والنحو بين القديم والحديث عباس حسن:٤٢.
٢. المصدر نفسه :٤٢، ٤٧، ٤٨، ٥٦..
٣. ينظر:المصدر نفسه :٤٣.
٤. ينظر:الموضع نفسه.
٥. ينظر:المصدر نفسه :٤٧ .
٦. ينظر:المصدر نفسه:٥٦.
٧. ينظر الأصول لابن السراج: ٥٦/١.
٨. إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي:٢٠٨/٢ .
٩. القاعدة النحوية د.محمود حسن الجاسم : ٨٩ .
١٠. طبقات النحويين اللغويين للزبيدي: ٣٥ ،والمزهر للسيوطي:١٨٤/١.
١١. شواهد النحو النثرية صالح الغامدي :٥٠.
١٢. المدارس النحوية د.شوقي ضيف :١٦١ .
١٣. الشواهد والاستشهاد في النحو د.عبد الجبار علوان النايلة : ٨٧ .
١٤. الكتاب :٤٠٥/٤ .
١٥. ينظر:أساس البلاغة للزمخشري:٧٦١مادة (نظر).
١٦. ينظر:العين للخليل:١٥٦/٨،مادة (نظر)،وأساس البلاغة للزمخشري: ٧٦١، مادة (نظر)، واللسان لابن منظور: ٢١٩ مادة (نظر)،والمصباح المنير للفيومي: ١٣١/٢،مادة(نظر).
١٧. ينظر:المصباح المنير للفيومي:١٣١/٢،مادة (نظر).
١٨. العين للخليل:١٥٦/٨، مادة(نظر).
١٩. اللسان لابن منظور:٢١٩،مادة (نظر).
٢٠. الفروق الغوية لأبي هلال العسكري: 175 .
٢١. رسالتان في اللغة للرماني :٧٢.
٢٢. رسالتان في اللغة للرماني :٧٢.

٢٣. الكتاب :٣٧٦/٢ .

٢٤. ينظر ديوان الأعشى :٣٤ .

٢٥. الكتاب : ٥٦٨/٣ .

٢٦. دراسات في العربية د.محمد الخضر حسين:٣٣ .

٢٧. المقتضب للمبرد :٢٢٩/١ ،وينظر: الأصول لابن السراج: ٣٢٢/٣ .

٢٨. المقتضب للمبرد :٨٧/٣ .

٢٩. المصدر نفسه : ٨٢/٣ .

٣٠. الكتاب: ٥٧/١ .

٣١. التعليقة لأبي علي الفارسي:٩٣/١-٩٤ .

٣٢. العلة هي التخفيف لكثرة الاستعمال ينظر:تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب لأبي القاسم الفارقي:٣١٢ .

٣٣. تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب لأبي القاسم الفارقي:٣١٤.

٣٤. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع السبتي:٨٣٩/٢.

٣٥. ما يقصده ابن أبي الربيع من اختصاص الكاف هو أنَّها لا توصل إلا التشبيه ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع السبتي:٨٥١/٢.

٣٦. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع السبتي:٨٥١/٢.

٣٧. المصدر نفسه:٨٦٠/٢.

٣٨. نظرية التعليل النحوي في النحو العربي بين القدماء والمحدثين د،حسن خميس الملخ: ١٢٩.

٣٩. الإنصاف في مسائل الخلاف للانباري : ١٠/١ ، وينظر : الأشباه ، والنظائر للسيوطي : ١٩٦/١-١٩٧ .

٤٠. نسَبَ الأنباري هذا القول إلى الكوفيين لكنَّه لم يسمهم،ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف:٣١٢/١.

٤١. المقتضب للمبرد :١/ ١٧٥ .

٤٢. ينظر: الكتاب :٣٧٣/٢ ،وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٨٣/٩، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي:١٧٥٧/٤.

٤٣. شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨٤/٩.
٤٤. أمالي ابن الحاجب: ٢٢/٣ .
٤٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي:١٧٥٧/٤.وخزانة الأدب للبغدادي : ٣٥٠/٥.
٤٦. ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ٣٠٣/١.
٤٧. أمالي ابن الحاجب: ٢٢/٣.
٤٨. الإنصاف في مسائل الخلاف للانباري :٢١٤/١ .
٤٩. الإنصاف في مسائل الخلاف للانباري:٣٠٣/١ .
٥٠. المصدر نفسه:٣٩٦/١ .
٥١. أمالي ابن الشجري :٤١/٣.
٥٢. المصدر نفسه :٤٢/٣-٤٣.
٥٣. الإنصاف في مسائل الخلاف للانباري:٦٤٥/٢ .
٥٤. المصدر نفسه:٧١٣/٢.
٥٥. الكتاب:٢٥/١ .
٥٦. المصدر نفسه:٤٧٨/٣ .
٥٧. الكتاب:٣٣/٢ ،المقتضب للمبرد:٥٥/٢.
٥٨. الكتاب:٨٣/١ .
٥٩. المقتضب للمبرد:١٢٧/٤ .
٦٠. سر صناعة الإعراب:
٦١. الأصول لابن السراج:٤٢٧/١
٦٢. الأصول لابن السراج:٩٢/٢ .
٦٣. المصدر نفسه:٢٢٨/٢ .
٦٤. علة كثرة الاستعمال في كلام سيبويه د.رشيد العبيدي،مجلة المجمع العلمي العراقي،مج ٥٣ / ٢,٢٠٠٥ :١١٣

٦٥. الكتاب :١٩٥/٢ .

٦٦. المصدر نفسه:١٩٦/٢ .

٦٧. الكتاب: ١٩٧/٢ ،وينظر الإنصاف ٣٤٠/١ ،إذ يقول:((إنَّ هذه الكلمة كثُر استعمالها في كلامهم فلا يقاس عليها غيرُها)).

٦٨. الكتاب:٤١٤/٢.

٦٩. المصدر نفسه:٤٨١/٣ .

٧٠. شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٧٤/١ .

٧١. الخصائص لابن جني: ١٢٩/٣ .

٧٢. الأصول لابن السراج:٥٦/١ .

٧٣. الإنصاف في مسائل الخلاف للانباري:٤٥٦/٢ .

٧٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي:١٦٤/٢ .

٧٥. المدرسة الكوفية د.مهدي المخزومي:٤٢٩ .

٧٦. الأسس المنطقية للاستقراء:٣١٠ .

٧٧. المصدر نفسه:٣١٠

٧٨. الأسس المنطقية للاستقراء:٣١٠ ـ ٣١١

٧٩. الأسس المنطقية في ضوء دراسة الدكتور سروش للسيد عمار أبو رغيف: ١٢٤ .

٨٠. الفرقان : ٤٥

٨١. المقتضب :٩٧/٤ .

المصــادر:

-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي المتوفى ٧٤٥هـ،تحقيق وشرح ودراسة د.رجب عثمان محمد مراجعة د.رمضان عبد التواب،الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ-١٩٩٨م.

-أساس البلاغة تأليف الإمام الكبير جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى ٥٣٨ هـ،دار إحياء التراث العربي،بيروت لبنان ،الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- الأسس المنطقية للاستقراء محمد باقر الصدر مؤسسة دار الكتاب الإسلامي ،إيران،الطبعة الثانية ٢٠٠٢م.

- الأسس المنطقية في ضوء دراسة الدكتور سروش السيد عمار أبو رغيف،مركز رعاية الدراسات الجادة،دار الفقه للطباعة والنشر،١٤٣٢ هـ.

- الأشباه،والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي،تحقيق محمد عبد القادر الفاطمي ،المكتبة العصرية،بيروت٢٠٠٩م- ١٤٣٠ هـ.

- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي،تحقيق د.عبد الحسين الفتلي،د.ط.

- الأمالي النحوية(أمالي القران الكريم) لابن الحاجب٥٧٠ هـ- ٤٦٤ هـ،تحيق هادي حسن حمودي ،مكتبة النهضة العربية عالم الكتب،الطبعة الاولى١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م.

- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي٤٥٠هـ-٥٤٢هـ،تحقيق د.محمود محمد الطانجي ،الناشر مكتبة الخانجي،القاهرة،د.ط.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن على بن يوسف القفطي المتوفى سنة٦٢٤هـ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،المكتبة العصرية،بيروت،الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين :البصريين والكوفيين تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري النحوي المتوفى ٥٧٧هـ،د.ط ١٩٨٢م.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الاشبيلي السبتي ٥٩٩هـ-٦٨٨هـ،تحقيق الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي،دار الغرب الإسلامي،بيروت ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للإمام جلال الدين السيوطي،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار الفكر،دمشق الطبعة الثانية١٣٩٩هـ-١٩٧٩م..

- التعليقة على كتاب سيبويه تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ،تحقيق وتعليق د،عوض بن حمد القوزي ،مطبعة الأمانة ،القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .

- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي ت ٣٩١هـ،تحقيق د.سمير أحمد معلوف،معهد المخطوطات العربي القاهرة ،د.ط،١٩٩٣م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي،تحقيق عبد السلام هارون،الناشر مكتبة الخانجي ،القاهرة،الطبعة الثانية١٤٠٤هـ١٩٨٤م.

- الخصائص تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى ٣٩٢هـ،تحقيق عبد الحكيم بن محمد ،المكتبة التوفيقية،د.ط.

- رسالتان في اللغة لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني.

- سر صناعة الإعراب تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى ٣٩٢هـ،دراسة وتحقيق د.حسن الهنداوي،د.ط.

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي المتوفى ٣٦٨هـ،تحقيق مجموعة من الباحثين ،مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة .

- شواهد النحو النثرية تأصيل ودراسة صالح الغامدي رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى،كلية اللغة العربية،قسم الدراسات العليا،النحو والصرف(مخطوطة)١٤٠٨هـ.

- الشواهد والاستشهاد في النحو د.عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء بغداد، الطبعة الاولى ١٣٩٦هـ -١٩٧٦م .

- طبقات النحويين،واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار المعارف،الطبعة الثانية،د.ت .

- العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ١٠٠هـ-١٧٥هـ،تحقيق د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي،د.ط.

- الفروق الغوية تأليف أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري المتوفى نحو سنة٤٠٠هـ،علق عليه ووضع حواشيه محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية ،بيروت،الطبعة الرابعة ٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ.

- القاعدة النحوية تحليل ونقد د.محمود حسن الجاسم،دار الفكر،الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- الكتاب لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر ،تحقيق،وشرح عبد السلام هارون،الناشر مكتبة الخانجي القاهرة،الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ٢٠٠٤م.

- لسان العرب لابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم (ت ٧١١هـ) ـ دار صادر ـ بيروت ١٩٥٦م .

- اللغة والنحو بين القديم والحديث الأستاذ عباس حسن ،دار المعارف مصر ،الطبعة الثانية،د.ت.

- المدارس النحوية د.شوقي ضيف.دار المعارف القاهرة،الطبعة العاشرة ٢٠٠٨م .

- المدرسة الكوفية ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د.مهدي المخزومي،مطبعة دار المعرفة بغداد ،د.ط ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمد جاد المولى،على محمد البجاوي،ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،دار الجيل بيروت،د.ط.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي تأليف العلامة أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي المتوفى ٧٧٠هـ،مطبعة التقدم العلمي ١٣٢٢هـ.

- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى ٢٨٥هـ،تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب،د.ط.

- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية بيروت،د.ط،٢٠٠٧م- ١٤٢٨هـ.

- نظرية التعليل النحوي في النحو العربي بين القدماء والمحدثين د،حسن خميس الملخ ،دار الشروق للنشر والطباعة،د.ط، ٢٠٠م .

- علة كثرة الاستعمال في كلام سيبويه د.رشيد العبيدي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج٢/٥٣ / ٢٠٠٥.